

نُسُف شَبَهَاتِ عَدْنَانِ إِبْرَاهِيمِ حَوْلِ الصَّحَابِيِّ بَشْرِ بْنِ أَبِي أَرْطَأْةِ ج 2

الكاتب: أبو عمر الباحث



ثانياً: محققاً تاريخ الطبرى يُضَعِّفُونَ الرواية:

هذه الرواية ذَكَرَهَا محققاً تاريخ الطبرى وقالاً: {إسنادٌ ضَعِيفٌ}. (1)

ثالثاً: طالما أن الرواية ضعيفة، فلماذا ذكرها الطبرى؟

أقول: الرافضة ومن نَحَا نَحْوَهُمْ وسار على دريهم ممن يَدْعُونَ أنهم من أهل السنة والجماعة كعدنان إبراهيم بسبب جهلهم بكتب أهل السنة والجماعة يسألون دائماً هذا السؤال بعد أن ن NSF لهم افتراءاتهم عن الصحابة؛ طالما أن الرواية ضعيفة، فلماذا يرويها الإمام الطبرى في تاريخه؟ وهذا نفس السؤال الذي يسأله أتباع عدنان إبراهيم بعد NSF الروايات محل استدلالهم!

وللرد على هذا السؤال أقول:

علماؤنا مثل الإمام الطبرى وغيره حينما صنفووا كتبهم هذه لم يشترطوا الصحة في كل ما ينقلونه، بل كان هدفهم الوحيد هو جمع وتدوين كل ما قيل في الحقبة التاريخية الخطيرة، وسنضرب على ذلك مثالاً من كلام الإمام الطبرى نفسه في مقدمة تاريخه.

قال الإمام الطبرى:

{فَمَا يَكُنْ فِي كِتَابِي هَذَا مِنْ خَبَرٍ ذَكَرْنَاهُ عَنْ بَعْضِ الْمَاضِيِّينَ، مِمَّا يَسْتَنْكِرُهُ قَارِئُهُ، أَوْ يَسْتَشْنِعُهُ سَامِعُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا فِي الصِّحَّةِ وَلَا مَعْنَى فِي الْحَقِيقَةِ، فَلَيَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِنَا، وَإِنَّمَا أَتَيَ مِنْ قَبْلِ بَعْضِ نَاقِلِيهِ إِلَيْنَا، وَإِنَّمَا أَدَى إِلَيْنَا ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا أَدَى إِلَيْنَا}. (2)

فهذا الإمام الطبرى جزاه الله خيرا يصرح أنه مجرد ناقل أمين لهذه الترکة الضخمة من الأقوال والأفعال المروية إليه بالأسانيد، فجمع غفر الله له كل ما يقال بسنته، وتركه لنا، فهل يجوز لنا أن نأخذ كل ما في الكتاب دون بحث أو تمحیص أو تحقيق أو تدقیق، وننسب للصحابۃ رضی الله عنہم هذه الأهوال والروايات المكذوبة التي تنسّب إليهم کلّ خَبِيثٍ وَمُنْكَرٍ؟

رابعاً: كتب أخرى تذكر الرواية:

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر: {وَذَكَرَ ابنُ الأنباري عن أبيه، عن أحمد بن عبيد، عن هشام بن محمد عن أبي مخنف، قال: لما توجّه بسر بن أرطأة إلى اليمن أخبر عبيد الله بن العباس بذلك، وهو عامل لعلٍّ رضى الله عنه عليها، فهرَبَ ودخل بُسرُ اليمن، فأتى بابني عبيد الله بن العباس، وهما صغيران فذهب بهما، فنال أحهما عائشة بنت عبد المدان من ذلك أمر عظيم... ثم وسوسَتْ، فكانت تقف في الموسم تنشد هذا الشعر، وتهيم على وجهها}. (3)

قلت: هذا السند ضعيف جداً، مسلسل بالضعفاء والكذابين.

علل الرواية:

العلة الأولى: أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي.

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: {أحمد بن عبيد بن ناصح أبو جعفر النحوي... لين الحديث}. (4)

العلة الثانية: هشام بن محمد بن السائب الكلبي.

قال الإمام شمس الدين الذهبي: [هشام بن محمد بن السائب الكلبي أبو المنذر الأخباري النسابة العلامة، قال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنَّمَا كَانَ صَاحِبَ سَمَرْ وَنَسَبٍ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَقَالَ الدَّارِقَطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: مُتَرَوِّكٌ، وَقَالَ أَبْنُ عَسَاكِرٍ: رَافِضٌ لَيْسَ بِثَقَةٍ. قَالَ الْذَّهَبِيُّ: وَهَشَامٌ لَا يُؤْتَقُ بِهِ]. (5)

الْعِلَّةُ التَّالِثَةُ: أَبُو مِخْنَفٍ لَوْطٌ بْنُ يَحْيَى.

قال الإمام شمس الدين الذهبي: [لوط بن يحيى، أبو مخنف، أخباري تاليفه، لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرأة: ليس بشيء. وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم. توفي سنة سبع وخمسين ومائة]. (6)

الْعِلَّةُ الرَّابِعَةُ: الْانْقِطَاعُ.

لا يشك عاقل أن أبا مخنف هذا لم يعاصر هذه الواقعة، فهو متوافق 157 باتفاق أهل العلم، كما ذكر الإمام الذهبي أعلاه. أما عن تاريخ ولادته فبحثت عنه كثيراً فلم أظفر به في الكتب؛ غير أنني وجدت من يقرب الأمر.

يقول الأستاذ الدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى: [ولادته حول سنة تسعين، ويكون عمره عند وفاته قرابة السبعين]. (7)

وهذه الواقعة لو حدثت فتكون سنة حدوثها 40 هجرية كما قال الإمام الطبرى.

فهذه أربع علل في سند هذه الرواية تكفي العلة الواحدة منها لرد الرواية، فما بالك باجتماع هذه العلل الأربع في سند الرواية؟!

خامساً: رواية بيعه المسلمات سبايا في الأسواق:

روى الإمام ابن أبي شيبة قال:
[حدثنا زيد بن الحباب، قال: أخبرنا موسى بن عبيدة، قال: أخبرني زيد بن عبد الرحمن بن أبي سلامة أبو سلامة، عن أبي الرباب، وصاحب له أنهما: سمعاً آبا ذر يدعوه، قال: فقلنا له: رأيناك صليت في هذا البلد صلاة لم تر أطول مقاماً وركعوا وسجوداً، فلما أن فرغت رفعت يديك فدعوت، فتعودت من يوم البلاء ويوم العوراة، قال: "فما أنكرتم؟ فأخبرناه"، قال: "أما يوم البلاء؛ فتلقي فتتان من المسلمين فيقتل بعضهم بعضاً، ويوم العوراة؛ إن النساء من المسلمين يسببن فيكشف عن سوقيهن، فإذا تمّنّ أعظم ساقاً اشتريت على عظم ساقها، فدعوت أن لا يدركني هذا الزمان، ولعلكم تدركانيه"، قال: فقتل عثمان، وأرسل معاوية بن أبي أرطاة إلى اليمن، فسبى نساء من المسلمين فأقمن في السوق]. (8)

قلت: هذا السند ضعيف جداً، مسلسل بالعلل.

علل الرواية:

العلة الأولى: زيد بن الحباب التميمي.

قال الإمام أبو حاتم بن حبان:
[كان ممن يخطئ يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير وأما روایته عن المجاهيل ففيها المناكير]. (9)

فالرجل في نفسه ثقة إذا روى عن الثقات، فاما إذا حدث عن مجاهيل أو ضعفاء فيكون في روایته عنهم مناكير، فعمن روى زيد بن الحباب هذه

الرواية؟ ؟ رواها زيد عن موسى بن عبيدة الرَّبِيْدِيُّ.

العلة الثانية: موسى بن عبيدة الرَّبِيْدِيُّ.

قال الإمام شمس الدين الذهبي :
{ قال أَحْمَدُ : لَا يُكْتَبُ حَدِيثُه ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُه : ضَعِيفٌ ، وَقَالَ ابْنُ عَدَى :
الضَّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِه بَيْنُ ، وَقَالَ ابْنُ مَعْنَى : لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقَالَ مَرَّةً : لَا يُحْتَجُ
بِحَدِيثِه ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : كُنَّا نَتَقَيَّ حَدِيثَه ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : ثِقَةٌ ، وَلَيْسَ
بِحُجَّةٍ . وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شِيبَةَ : صَدُوقٌ ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جِدًا . قَلْتُ مَا تَسْأَلُ
ثُلَاثٌ وَخَمْسِينَ وَمَائَةً } . (10)

العلة الثالثة: زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَلَامَةَ أَبُو سَلَامَةَ.

وهو مجهول الحال، لا يُعرَفُ حَالُه مِنَ الثِّقَةِ وَالضَّبْطِ وَالإِتْقَانِ ! وَرِوَايَةُ
المجهول عندنا في الإسلام العظيم غير مقبولة:

الإمام أبو عمرو بن الصلاح:
{ الْمَجْهُولُ الْعَدَالَةُ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ جَمِيعًا ، وَرِوَايَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ عِنْدَ
الْجَمَاهِيرِ } . (11)

العلة الرابعة: أبو الرياب وصاحب الروايات عن أبي ذر رضي الله عنه
مجهولان.

فأبو الرياب هذا لم يذكره أحد العلماء بتوثيق إطلاقاً، وذكر الإمام البخاري له
ليس فيه توثيق له؛ وعليه فهو مجهول الحال.

قال الإمام البخاري :

{أبو الرياب مولى معقل بن يسار، قال أبو نعيم: نا الحكم أبو معاذ عن أبي الرياب سمع معقل بن يسار}. (12)

ملحوظة: كثيراً ما يحتاج علينا بعض الرافضة وأتباع عدنان إبراهيم كذلك بعد أن ننسف ادعاءاتهم حول الصحابة بأن هناك كتاباً أخرى غير تاريخ الطبرى ذكرت نفس الرواية! والرد الذى قلته سابقاً يحوى الرد على هذه الفكرة، ولكنني أزيد فأقول: نحن كمسلمين من أهل السنة والجماعة لا نقبل خبراً حتى تنطبق عليه شروط قبول الرواية التي ذكرناها آنفاً، وأما أصحاب الكتب التي ذكرت الرواية فليس بينهم وبين أصحاب هذه الواقعة إسناد إليهم. فإذا كان رفضنا الرواية التي نعرف من الذي رواها لأنَّ فيها كذابين أو ضعفاء أو انقطاعاً، فهل نقبل الرواية التي لا سند لها أصلًا؟؟ قليلٌ من العقل يا سادة!!

خامساً: ما هكذا تورد الإبل:

من المعلوم أن الصحابة رضي الله عنهم هم نَقْلَةُ الدِّين وَحَمَلَتُهُ إلينا، وأنهم بذلوا في سبيل هذه الغاية الشريفة النبيلة الغالي والنفيس، فلا يجوز الخوض في سيرتهم بهذه الطريقة الفجة التي يستخدمها عدنان إبراهيم والتي لا تبني على أسلوب علمي صحيح سليم، فالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، إما أن يكون بالسند الصحيح الثابت المتصل إليهم وإما نكف ألسنتنا عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

[إِنَّ الْعِلْمَ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، فَالشَّانُ فِي أَنْ نَقُولَ عِلْمًا وَهُوَ النَّقْلُ الْمُصَدَّقُ وَالْبَحْثُ الْمُحَقَّقُ فَإِنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ - وَإِنَّ زَحْرَفَ مِثْلَهُ بَعْضُ النَّاسِ - خَرْفُ مُزَوَّقٌ وَإِلَّا فَبَاطِلٌ مُطْلُقٌ]. (13)

فإذا كُنَّا لا نقبل في الفقه إلا الحديث الذي صَحَّ سَنْدُهُ واجتمعت فيه شروط

قبول الرواية! أفنقبل الروايات التي تطعن في صحابة نبينا صلى الله عليه وسلم دون تحقيق أو تمحيص لما في هذه الكتب؟؟

سادساً: خطورة الطعن في الصحابة:

بناءً على ما سبق من أن الصحابة رضي الله عنهم هم نقلة إلينا وحملته إلينا، فهل الطعن فيهم من الحفاظ على الشريعة الغراء؟؟

بسر بن أبي أرطأة رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين :

روى الإمام أبو داود قال:

{حدَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَيْوَةً، عَنْ عِيَاشَ بْنِ عَبَّاسِ الْقِتَبَانِيِّ، عَنْ شِعَيْبِ بْنِ بَيْتَانَ وَيَزِيدِ بْنِ صُبْحَ الْأَصْبَحِيِّ عَنْ جُنَادَةَ بْنَ أَبِي أَمْيَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُشَّرِ بْنِ أَبِي أَرْطَأَةَ فِي الْبَحْرِ، فَاتَّبَعَ السَّارِقَ يُقَالُ لَهُ: مِضْدَرٌ، قَدْ سَرَقَ بُخْتِيَّةً، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "لَا تُقْطِعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ" وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقَطَعْتُهُ}. (14)

فهذا حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد تعلمنا منه حكماً شرعاً وهو أنه لا يجوز قطع يد السارق أثناء الغزو، فهل إذا تم إسقاط بسر بن أبي أرطأة رضي الله عنه من الصحابة سنعمل بهذا الحديث؟؟

وهكذا الأمر؛ كُلَّمَا شَكَّكَ أَحَدُ الْمُجْرَمِينَ فِي صَحَابِيِّ أَسْقَطَنَاهُ فَلَنْ يَبْقَ لَنَا قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةً! وهكذا يضيع الدين، ويفقد بِرِيقَهُ وَبَهَاءَهُ فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِسُقُوطِ الصَّحَابَةِ مِنْ أَعْيُنِهِمْ!

قال الإمام أحمد بن حنبل:
{وَمَنْ اتَّقَصَ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدَّثٍ كَانَ مِنْهُ أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِيهِ كَانَ مُبْتَدِعًا حَتَّى يَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَيَكُونُ قَلْبَهُ لَهُمْ سَلِيمًا}. (15)

سابعاً: عقيدة المسلمين في الصحابة:

قال الإمام النووي:
{وَاعْلَمُ أَنَّ سَبَّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَرَامٌ مِنْ فَوَاحِشِ الْمُحَرَّمَاتِ سَوَاءً مَنْ لَأْبَسَ الْفِتْنَ مِنْهُمْ وَغَيْرُهُ لَأَنَّهُمْ مُجْتَهِدوْنَ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ مُتَأْوِلُونَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي أَوَّلِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ. قَالَ الْقَاضِيُّ: وَسَبُّ أَحَدِهِمْ مِنَ الْمَعَاصِي الْكَبَائِرِ وَمَذَهِبُنَا وَمَذَهِبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يُعَزَّرُ وَلَا يُقْتَلُ، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: يُقْتَلُ}. (16)

وقال الإمام النووي:
{فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ هُمْ صَفْوَةُ النَّاسِ وِسَادَاتُ الْأُمَّةِ وَأَفْضَلُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَكُلُّهُمْ عَدُوُّ قُدُوْنَ لَا نُخَالَّةٌ فِيهِمْ وَإِنَّمَا جَاءَ التَّخْلِيطُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَفِيمَنْ بَعْدِهِمْ كَانَتِ النُّخَالَةُ}. (17)

وقال الإمام النووي:
{اَتَّفَقَ اَهْلُ الْحَقِّ وَمَنْ يُعْتَدُ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَاتِهِمْ وَرِوايَاتِهِمْ وَكَمَالِ عَدَالَتِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ}. (18)

قال الإمام ابن حجر العسقلاني:
{وَاتَّفَقَ اَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى وُجُوبِ مَنْعِ الطُّعْنِ عَلَى اَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ عَرَفَ الْمُحَقَّ مِنْهُمْ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ إِلَّا عَنِ اجْتِهَادٍ وَقَدْ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُخْطَطِ فِي الْاجْتِهَادِ بَلْ ثَبَّتَ أَنَّهُ يُؤْجِرُ أَجْرًا

وَاحِدًا وَأَنَّ الْمُصِيبَ يُؤْجِرُ أَجْرَيْنِ}. (19)

قال الإمام بدر الدين العيني : {وَالْحُقُّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ الْإِمْسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَحَسْنُ الظَّنِّ بِهِمْ، وَالتَّأْوِيلُ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ مُجتَهِدوْنَ مُتَأْوِلُونَ لَمْ يَقْصُدُوا مَغْصِيَّةً وَلَا مَخْضَعَ الدُّنْيَا، فَمَنْهُمُ الْمُخْطَئُ فِي اجْتِهادِهِ وَالْمُصِيبِ، وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ الْحَرْجَ عَنِ الْمُجتَهِدِ الْمُخْطَئِ فِي الْفُرُوعِ، وَضَعَفَ أَجْرُ الْمُصِيبِ}. (20)

فرضي الله عن أصحاب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأرضاهم. هذا ما أعلم، والله جل في علاء أعلى وأعلم. فما كان فيه من حق فمن الله وحده لا شريك له، وما كان فيه من خطأ أو سهو فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

الإشارات المرجعية:

١. ضعيف تاريخ الطبرى للشیخین محمد صبھی حسن حلاق، محمد طاهر البرزنجي ج 8 ص 874 ، ط دار ابن کثیر - بيروت.
٢. تاريخ الرسل والملوك للإمام محمد بن جرير الطبرى ج 1 ص 8 ، ط دار المعارف - القاهرة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام أبي عمر بن عبد البر ج 1 ص 159، ط دار الجيل - بيروت، ت: علي محمد البجاوى.
٤. تقریب التهذیب للإمام اب حجر العسقلاني ص 22 ت 78، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، ت: عادل مرشد.
٥. میزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام شمس الدين الذهبي ج 7 ص 89, ط مؤسسة الرسالة - بيروت، ت: مجموعة من المحققين.
٦. میزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام شمس الدين الذهبي ج 5 ص 508, ط

- مؤسسة الرسالة - بيروت، ت: مجموعة من المحققين.
٧. مرويات أبي مختف في تاريخ الطبرى ص 29 للدكتور يحيى بن إبراهيم بن على اليحيى، ط دار العاصمة - الرياض.
٨. المصنف للإمام أبي بكر بن أبي شيبة ج 21 ص 273، ط دار القرطبة - بيروت، ت: محمد عوّامة.
٩. الثقات للإمام أبي حاتم بن حبان الطبرى ج 8 ص 250 ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الدكن - الهند.
١٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام شمس الدين الذهبي ج 6 ص 551، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، ت: مجموعة من المحققين.
١١. علوم الحديث للإمام أبي عمرو بن الصلاح ص 111، ط دار الفكر المعاصر - لبنان، دار الفكر - سوريا، ت: نور الدين عنتر.
١٢. التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ج 9 ص 30، ط دائرة المعارف العثمانية- الدكن، ت: محمد عبد المعيد خان.
١٣. مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ج 6 ص 388 ، ط خادم الحرمين الشريفين - السعودية.
١٤. سُنُنُ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدِ السُّجْسْتَانِيِّ ج 6 ص 458 ، ط دار الرسالة العالمية - بيروت، ت: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بلال.
١٥. شرح اعتقاد أهل السنة للإمام أبي القاسم هبة الله اللالكائي ص 161 دار طيبة - الرياض.
١٦. شرح صحيح مسلم للإمام محيي الدين بن شرف النووي ج 16 ص 93، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٧. شرح صحيح مسلم للإمام محيي الدين بن شرف النووي ج 12 ص 216، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨. شرح صحيح مسلم للإمام محيي الدين بن شرف النووي ج 15 ص 149، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني ج 13 ص 34، ط دار المعرفة- بيروت، ت: محب الدين الخطيب.

٢٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني ج ١،
ص ٢١٢، ط مؤسسة الوفاء - بيروت.

المصدر:

<https://www.antishubohat.com/articles/adnan-ibrahem/52-bosr>

الكلمات المفتاحية:

#عدنان-إبراهيم#شبهات- حول- الصحابة

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعني بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.